A/ES-10/5
24 April 1997
ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٣ من جدول الأعمال

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة

تقرير لجنة وثائق التفويض

الرئيس: السيد دينيس دانجو ريوكا (غابون)

١ - في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، عينت الجمعية العامة، عملاً بالمادة ٢٨ من نظامها الداخلي، لجنة وثائق تفويض لدورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤلفة من نفس الدول الأعضاء المكونة للجنة ووثائق التفويض للدورة العادية الحادية والخمسين وهي: الاتحاد الروسي وباراغواي والجمهورية الدومينيكية وسيراليون والصين وغابون والفلبين وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - واجتمعت لجنة وثائق التفويض في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وفي الجلسة الافتتاحية، أشار المستشار القانوني بالنيابة إلى المادة ٦٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة التي تقضي بأن يكون رئيس الوفد الذي انتخب منه رئيس الدورة السابقة رئيساً للدورة الاستثنائية الطارئة، ورؤساء الوفود التي انتخب منها نواب رئيس الدورة السابقة نواباً لرئيس الدورة الاستثنائية الطارئة، واقترح، عملاً بالممارسة المتبعة في الماضي، أن تطبق المادة المنوه عنها بالمثل على رئيس لجنة وثائق التفويض.

٣ - وبالنظر لعدم وجود أي اعتراض على الاقتراح المشار إليه أعلاه، تسلم السيد دينيس دانجو ريوكا (غابون) مهام الرئاسة.

٤ - وكان معروفاً أمام لجنة وثائق التفويض مذكرة من الأمين العام مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن حالة وثائق تفويض ممثلي الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

٥ - وأدلى ممثل الأمين العام، المستشار القانوني بالنيابة، بيانا يتصل بمذكرة الأمين العام.

٦ - وكان الأمين العام قد أشار في مذكرته المعدة على أساس المعلومات الواردة إليه حتى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ إلى أنه كان قد أخطر الدول الأعضاء في مذكرته الداعية إلى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة إلى أن وثائق تفويض الممثلين غير المأذون لهم بالفعل بأن يمثلوا حكوماتهم في جميع دورات الجمعية العامة ينبغي أن تصدر وفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي ويمكن تقديمها بواسطة الفاكس أو برقيا. وأشار في الفقرة ٢ من المذكرة أنه كان للدول الأعضاء التالية ممثلون دائمون مأذون لهم بتمثيل حكوماتهم في جميع دورات الجمعية العامة: إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، أريتريا، اسبانيا، استراليا، استونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سوازيلند، سورينام، السويد، سيراليون، سيشيل، شيلي، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاوس، لبنان، ليختنشتاين، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - موحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، اليونان. وأشار أيضا في الفقرة ٣ من المذكرة ذاتها إلى أنه قدمت وثائق تفويض بالشكل المطلوب أو في شكل فاكس أو برقية صادرة عن رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية فيما يتعلق بممثلي الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، وإيطاليا، والجمهورية العربية السورية وجيبوتي وكوبا وموريتانيا وهندوراس. وفي الفقرة ٤ من المذكرة، أشار إلى أن الأمين العام تلقى رسائل من وزارات خارجية وممثلين دائمين أو بعثات دائمة فيما يتعلق بممثلي الدول الأعضاء التالية: أنتيغوا وبربودا والجمهورية العربية الليبية.

٧ - وفي أثناء الجلسة، أبلغ المستشار القانوني بالنيابة للجنة أنه عقب إعداد المذكرة، وردت وثائق تفويض إضافية بالشكل المطلوب أو في شكل فاكس أو برقية فيما يتعلق بممثلي الدول الأعضاء التالية:

البرازيل، وبوليفيا، وجامايكا، والصين، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، الأمر الذي يستكمل المذكرة تبعا لذلك. كما أبلغ المستشار القانوني بالنيابة للجنة أنه وردت، إضافة إلى ذلك، مذكرة شفوية من البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة فيما يتعلق بممثليها. وأشار المستشار القانوني بالنيابة كذلك إلى أنه عملا بالممارسة المتبعة في الدورات الاستثنائية الطارئة السابقة، تم إبلاغ الممثلين الدائمين الذين لا تأذن لهم وثائق تفويضهم بتمثيل حكوماتهم في جميع أجهزة الأمم المتحدة لضرورة تقديم وثائق تفويض إضافية لاعتمادهم في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. وذكر أن الدول الأعضاء التالية هي الدول التي لم ترد منها أي وثائق تفويض إضافية: بالاو، وبنن، وبيرو، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزائير، وسانت كيتس ونيفيس، والسنغال، وغينيا الاستوائية، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكمبوديا، وليبيريا، ومالي، ونيبال، وهايتي، واليمن. وأشار في هذا السياق إلى أنه عملا بالممارسة المستمرة في الجمعية العامة، يجوز لممثلي الدول الأعضاء المذكورة أعلاه أن يشغلوا مقاعدهم بصفة مؤقتة على أساس أن تقدم وثائق تفويضهم بالشكل المطلوب في أقرب وقت ممكن.

٨ - وأشار الرئيس إلى أن اللجنة تقبل وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء المشار إليهم في مذكرة الأمين العام، بالصيغة المستكملة بالبيان الشفوي الذي أدلى به المستشار القانوني بالنيابة، وذلك على أساس أن تُقدّم إلى الأمين العام بالشكل المطلوب وفي أقرب وقت ممكن وثائق التفويض الرسمية لممثلي الدول الأعضاء غير المشار إليهم في الفقرتين ٢ و ٣ من المذكرة. واقترح الرئيس أن تعتمد اللجنة مشروع القرار التالي:

"إن لجنة وثائق التفويض،"

"وقد نظرت في وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء المشار إليها في مذكرة الأمين العام المؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧، الذين يمثلون تلك الدول في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة،

"تقبل وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء المذكورين".

٩ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت.

١٠ - واقترح الرئيس أن توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار (انظر الفقرة ١٢). واعتمد الاقتراح دون تصويت.

١١ - وفي ضوء ما ذكر أعلاه، يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة.

توصية لجنة وثائق التفويض

١٢ - توصي لجنة وثائق التفويض الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه،

توافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

— — — — —